

العراق

يعود الحراك النيابي لإخراج القوات الأجنبية من العراق إلى الواجهة مجدداً، مع بداية الفصل التشريعي الثاني. وفي مقابل هذا الحراك، يواصل الأميركيون تهمدهم في محافظة الأنبار، في ظل إشنائهم قاعدتين عسكريتين جديدتين، على الخط الدولي الرابط بين بغداد والعاصمتين السورية والاردنية، ضاربتين عرض الحائط بمطالبة القوى السياسية بخروجهم. أما الحكومة الاتحادية، فتغيب عن التعليق سلباً أو إيجاباً على خطوة تحمل صبغة احتلال جديد

قاعدتان جديدتان ضي الأنبار الأميركيون يتمددون

نور ايوب

أنهى البرلمان العراقي إجازة فصله التشريعي الأول، لبدأ العدّ العكسي أمام القوى السياسية المناوئة لـ «واشنطن لإثبات جديتها في إقرار قانون إخراج القوات العسكرية الأجنبية، وتحديد الأيركية، من بلاد الرافدين. وهو قانون تبدو إمكانية سلوكه طريقه إلى التنفيذ مرهونة بقدرة تلك

حاولت واشنطن إقناع بغداد بإسراكها في التنقيب عن الغاز في غرب العراق

القوى على فرض شروطها على واشنطن وحلفائها المحليين. وفي انتظار ما سيؤول إليه الاشتباك المرتقب تحت قبة البرلمان، يواصل الأميركيون تمدهمهم العسكري في المحافظات الغربية، على رغم إعلان الحكومة الاتحادية المنكر أنه ما من «قواعد عسكرية خالصة للأيركيين»، بل وجود استشاري فقط لا يتجاوز عشرة آلاف جندي، ضمن القواعد العسكرية التابعة للقوات العراقية. لكن المؤكد، وفق مصادر متعددة (رسمية وغير رسمية)، أن الحد الأدنى لتلك القوات يتجاوز عشرة



مصدر: الحشد: الأميركيون يسمون إلى الإمساك بالخط الدولي لانه يسهل مراقبة خط امتداد محور المقاومة: طهران - بغداد - دمشق - بيروت، (تصميم: ستان عيسى)

واشنطن تهدد الأكراد: نحن أو الإرهاب!

يأمل طيف واسع من القوى السياسية أن ينجح، مطلع الأسبوع المقبل، في إقرار قانون يدعو إلى إخراج القوات العسكرية الأجنبية من البلاد، أو في الحد من تنظيم وجودها بموجب إطار قانوني، ووفقاً لمصادر سياسية، إن قوى «البيت الشيعي» على اختلاف توجهاتها، إلى جانب «سنة البناء»، تجمع على تمرير القانون المقترح من قبل تحالف «سانرون» و«الفتح»، فيما لا يزال التردد مخيماً على «سنة الإصلاح» وقوى «البيت الكردي». وترى المصادر، أن القانون، في ظل هذا الإجماع على تمريره، من شأنه على الأقل أن «يحد من الوجود الأميركي براً وجواً... ويسمى الولايات المتحدة من استخدام الأجواء العراقية لأغراض عسكرية». وتضيف، في حديثها إلى «الأخبار»، أن إحالة القانون على التنفيذ هي «التحدي الحقيقي»، لأنها ستدفع إلى «خسارة» الأميركيين جميع قواعدهم. وفي مسعى إلى كسر التوافق الحلي على القانون المرتقب، تكشف المصادر أن القنصلية الأميركية في أربيل هذت القوى الكردية بأنه «في حال التصويت على القانون، سنرفع حمايتنا عن الإقليم، وسنترككم معرضين للهجمات الإرهابية، وسنتخلى عن قواعدا في كردستان أيضاً»، وهو ما أدى إلى فتور في موقف تلك القوى. أما الحكومة الاتحادية، وتحديداً وزارة الدفاع، فلها موقف مغاير لموقف معظم القوى السياسية؛ إذ تفضل «الإبقاء على بعض المستشارين»، وقد بينت ذلك في تقرير رُفع إلى رئاسة الوزراء يدعو إلى «الإبقاء على بعض المستشارين، لمساعدة القوات لأسباب عدة، منها صيانة دبابات الأبرامز، وطائرات F16».

(الأخبار)

«حكومة الأنبار المحلية غير معنية برفض هذه القاعدة أو قبولها، لأن جميع الاتفاقيات تبرم مع الحكومة المركزية والجانب الأميركي». ووفقاً لمعلومات «الأخبار»، فإن القاعدة الأولى بدأ تشغيلها بالفعل، وتحديدًا جهتها الغربية. أما الثانية، فإن العمل جارٍ على تجهيزها. وتؤكد مصادر ميدانية مطلعة لـ «الأخبار» أن «الأميركيين أنشأوا قاعدتين جديدتين في منطقة الربطية، إلا أنه - حتى الآن - ويعد المراقبة، لا يبدو أن وجهة استخدامها ستكون للطائرات الحربية»، مضيفة أن «القوات الأميركية تتردد إليها في الفترة الحالية، ويبدو أن مشروعاً يُعدّ هناك»، وفي السياق عينه، تلقت مصادر قيادية في «الحشد الشيعي» إلى أن ليس هناك أي «حراك جدي على الأرض، والحركة هي حركة إرسال عسكرية فقط»، متابعين في حديثها إلى «الأخبار» أن «الحشد تحرك في تلك المناطق مع بدء الحراك الأميركي هناك»، مشيدة بجهود «استخبارات الحشد» التي ترافق «القواعد الـ 13 بكثافة».

وتقول: «لدينا تسجيلات مصورة عن تحركاتهم يوميا، وتقارير خاص عن الوجود العسكري الأميركي في البلاد». وتغزو المصادر المساعي الأميركية في تثبيت نقاط هناك إلى رغبة واشنطن في الإمساك بالخط الدولي الرابط بين بغداد ودمشق، وبين بغداد وعمّان أولاً، لأن ذلك يسهل عملية مراقبة «خط امتداد محور المقاومة: طهران - بغداد - دمشق - بيروت»، ومن ثم السيطرة «على كميات الغاز الكبيرة الموجودة هناك» ثانياً، وخصوصاً أن «الأميركيين حاولوا تقديم خطة للحكومة العراقية للمساهمة في عمليات البحث والتنقيب عن الغاز في غرب البلاد»، وعلى رغم المخاوف من توسع التمرد الأميركي، إلا أن المصادر نفسها، التي ترى في مساعي واشنطن محاولة لحماية وجودها في المنطقة الخاضعة لسيطرة حلفاء طهران (راجع «الأخبار» العدد 3667)، تصف المشهد بالقول إن «الأميركيين اليوم أضعف ما يكونون»، مؤكدة أن تحرك «الحشد» سيجول دون تشغيل القواعد الجديدة.

عودة النار إلى جبهات الباغوز: أهالك بـ «نصر قريب» على «داعش»

سوريا

أعلنت «قوات سوريا الديمقراطية» استئناف الهجوم على آخر معاقل «داعش» في بلدة الباغوز، بعد توقف تخلله إخراج الآلاف من الجيب المحاصر. هي مرحلة جديدة من العمليات التي يراهن عليها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لمنحه «النصر الكامل» على «الخلافة»، بعدما دعت تحفّقه غير مرّة

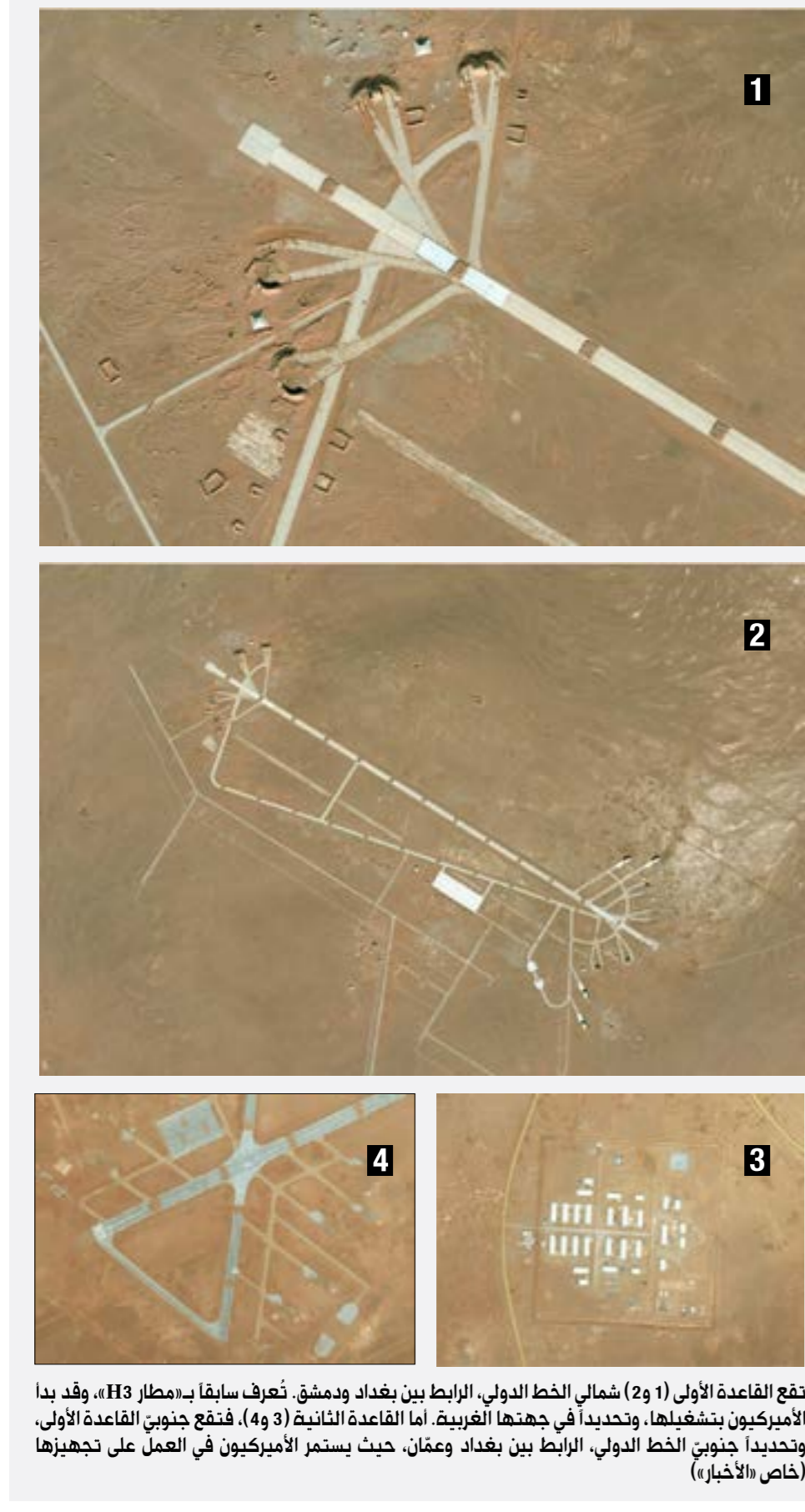


أعلنت الأمم المتحدة وفاة 84 شخصاً للتلهم من الطفك في الطرف إلى مخيم الهول (الف)

على خلاف ما أعلنه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في عدة مناسبات (آخرها الخميس الماضي)، لا يزال «داعش» موجوداً في بلدة الباغوز في شرق دير الزور، على رغم خروج الآف من المدنيين والمقاتلين (السابقين) في صفوفه إلى مناطق نفوذ «التحالف الدولي»، ومع انتهاء عملية الإجلاء تلك، وفق ما قالت «قوات سوريا الديمقراطية»، بدأ الحديث عن إطلاق «هجوم نهائي» على «آخر معاقل الخلافة» مساء أمس (الجمعة)، البلدة الصغيرة المحاصرة بين نهر الفرات وخطوط التماس مع «قسد»، باتت الهدف الوحيد لكصف «التحالف» المدفعي والجوي، وينتظر أن تشهد أطرافها معارك عنيفة مع احتوائها عدداً غير معروف من عناصر «داعش» الذين تعهدوا، وفق آخر «إصدار» مصور لوكالة «أعماق»، وبحسب ما نقل عنهم الخارجون من الباغوز، بالقتال حتى الموت. وعلى رغم غياب أي معلومات دقيقة عن عدد المدنيين الباقين داخل الجيب، لا يُنتظر أن يوفر «التحالف» أي قوة تارية للتعجيل في حسم المعارك وتلبية أجندة ترامب. ووفق التقديرات التي رشحت عن بعض قادة «قوات التحالف» عن عودة المعارك، قدّرت أنها قد تعلن النصر على «داعش» في غضون أسبوع.

واضحاً خلال المرحلة السابقة من المعارك، حينما تمكن التنظيم من استعادة مناطق واسعة بغياب الغطاء الجوي من «التحالف» بسبب الأحوال الجوية. وشهدت آخر الاشتباكات هناك استخدام «داعش» المكثف للصواريخ المضادة للدروع، التي كبدت «قسد» خسائر بشرية كبيرة. وتمكن التنظيم، رغم الحصار، من تنفيذ عمليات أمنية في بلدة الشجيل، ونشر «إصدار» مصور عن معارك الباغوز. وبينما لم يخرج أي بيان رسمي من «التحالف» عن عودة المعارك، قدّرت أنها قد تعلن النصر على «داعش» في غضون أسبوع.

يخرج ما يشير إلى توافقات جديدة في ملفي منبج و«المنطقة الآمنة»، وتدفع تركيا نحو تسريع عملية «التحقق» المشتركة من الأسماء التي ستخضوي في المجالس المحلية المسؤولة عن إدارة منبج، لتضمن عدم إشراك أي عناصر محسوبة على «وحدات حماية الشعب» الكردية. وهي تؤكد أنها الطرف الوحيد الذي يجب أن يتولى إدارة «المنطقة الآمنة»، وفي تمام مع الموقف التركي بشأن تلك المنطقة المفترضة، رأى المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا، محمد حكمت ولبيد، أنه «لا يمكن شعب سوريا أن يأمن لأي طرف إلا إلى أخوة الجوار في تركيا». وأكد أن جماعته غير ممثلة



في قوائم «اللجنة الدستورية» بعدما انسحب ممثلها منها، مضيفاً أن «أي اجتياح عسكري لإدلب سيسبب مجزرة وموجة نزوح مخيفة... كما أنه سيدمر العملية السياسية». وفي تصعيد أمني جديد داخل إدلب، استهدف انفجاري أحد المطاعم داخل المدينة، حيث فجر نفسه بعد إطلاق نار، ما أدى إلى مقتل عدد من «الجهاديين» غير السوريين، ووقوع ضحايا في صفوف مدنيين كانوا قرب موقع التفجير. وحتى مساء أمس الجمعة، لم تتبن أي جهة هذا الهجوم، الذي أتى بعد تفجيرات مماثلة استهدفت المدينة خلال الأشهر القليلة الماضية. (الأخبار)